غـــرفـــة الـــتـــجارة والصـنـاعـــة

الصنائع ص.ب:١١١٨٠١- تلفون:٣٥٣٢٩٠- برقيًا: شاشيا- تلكس ٢٢٢٦٩- بيروت- لبنان

رقم الصادر

بيروت في ١٩٩١/٣/٤

التقرير السنوى لغرفة التجارة والصناعة في بيروت عن :

تطورات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان في العام ١٩٩٠

مقدمـــــــــة :

بعد فترة الانتعاش الاقتصادى الجزئي الذى شهدته البلاد في العام ١٩٨٨ ،تدنى مستوى الاداء الاقتصادى مجددا في العام ١٩٩٠ بعد تراجعه في العام ١٩٨٩ ،ولوحـــظ ان العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ هما الاسوأ بسبب الاوضاع العسكرية والامنية العاتية التـــي ادت الى شلل كبير في الدورة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص وخراب جـــزء كبير من البنية التحتية للاقتصاد واضطراب الاوضاع النقدية والمالية وارتفـــاع الاسعار وانهيار صعر صرف الليرة اللبنانية وهجرة الكفاءات وروءوس الاموال وتزايـــد الطلب المحلي على العملات الاجنبية وتراجع القوة الشرائية للمداخيل وتردى الاوضـــاع الاجتماعية والمعيشية .

الى ذلك ،شهدت سنة ١٩٩٠ مضاعفات سلبية لازمة الخليج ،اذ تفاقمت الاوضـــاع الاقتصادية والاجتماعيـــــة . ورغم الانعكاسات السلبية للاحداث المحلية وازمـــة الخليج ،برزت بعض النتائج الايجابية اثر عملية ١٣ ت ١ ١٩٩٠ في المجالات السياسيـــة والاقتصادية والاجتماعية .

٠/٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ECO/a 91/1

ونسعى في هذا التقرير الى عرض الاوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية في لبنان في سنة ١٩٩٠.

اولا : الاداء الاقتصادي في عام ١٩٩٠ :

عانى الاداء الاقتصادي في لبنان سنة ١٩٩٠ من تراجع حاد نتيجة التطورات المستجدة : ففي مطلع السنة شهدت البلاد جولة عنف في بيروت الشرقية دامت نحو ثلاثة اشهر واخرى في منطقة اقليم التفاح اصابتا القطاعين العام والخاص ودمرتا جزءا كبيرا من البنية التحتية الاقتصادية مما اعاق عمليتي الانتاج والتسويق ،ثم جاءت ازمة الخليج لتنعكس سلبا على الاقتصاد اللبناني في معظم قطاعاته ونشاطاته نظرا الى العلاقة المميزة التي تربط لبنان بكل الدول الخليجية عموما وبالسعودية والكويت والعراق خصوصا . الا ان النشاط الاقتصادي عاد واستعاد بعض عافيته اعتبارا منذ ١٣ ت ١ ١٩٩٠ اثر العملية العسكرية التي ترتب عليها اعادة فتح المعابر بين المناطق اللبنانية وعودة الدورة الاقتصادية نسبيا الى طبيعتها .

وتشير تقديراتنا للناتج المحلي القائم انه بعد ان كان حوالي ٣،١ مليار دولار في العام ١٩٨٨ تراجع الى حوالي ٢،٦ مليار دولار في العام ١٩٨٩ والى حوالي ٢،٢ مليار دولار في العام ١٩٩٠ ،اى انه تراجع بنسبة تفوق ١٦ ٪ في العام ١٩٨٩ وبنسبة تفوق ١٤ ٪ في العام ١٩٩٠ .(١)

وهذه التقديرات تتفق مع تقديرات صندوق النقد الدولي الذى يرى ان الناتج المحلي القائم تراجع بنسبة ١٥ - ٢٠ ٪ في ١٩٨٩ وبنسبة ١٠ ٪ على الاقل في ١٩٩٠.

---

(١) لتقدير الناتج المحلي القائم استخدمنا طريقة " تدفق السلع والخدمات " ،اى ان الناتج يساوى قيمة التدفق السنوى للسلع والخدمات النهائية ،اى حاصل جمع العناصر التالية : الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ،الانفاق الاستثمارى الاجمالي الخاص ،الانفاق الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية ،والميزان التجارى (اى الفرق بين الصادرات والمستوردات) .

المصادر : - الانفاق الحكومي على السلع والخدمات : مصرف لبنان
- الميزان التجارى : صندوق النقد الدولي .
- الانفاق الاستثمارى الاجمالي الخاص : استخدمنا موءشر التغير في تسليفات المصارف التجارية للقطاعات الاقتصادية اضافة الى تسليفات مصرف لبنان لهذه القطاعات بواسطة الموءسسات المالية المتخصصة : مصرف لبنان .
- الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص : اجرينا معادلة انحدار جعلنا فيها الانفاق الاستهلاكي دالة للمستوردات .

ونظرا الى اوضاع القطاعات الاقتصادية المختلفة ،نرى ان القطاع الصناعي كان الاكثر تضررا ،بسبب المعارك في المنطقة الشرقية حيث هناك نحو ٤٤ ٪ من المؤسسات الصناعية في لبنان وتبلغ حصة هذه المنطقة من اجمالي المبيعات حوالي ٥٠ ٪ ، كما ان حوالي ٦٣ ٪ من قيمة الصادرات اللبنانية كانت لصناعاتها ومؤسساتها ، كما يستفاد من احصاءات المسح الصناعي المنجزة في العام ١٩٨٥ . فبعد مرحلة الانتعاش الكبير الذى حصل للقطاع الصناعي في العام ١٩٨٨ اثر تحسن المنافسة الخارجية والتوسع التصديرى المذهل ، تراجع الناتج الصناعي حسب تقديرات جمعية الصناعيين اللبنانيين بنسبة ٥٠ ٪ خلال الستة اشهر الاولى من ١٩٩٠ . ويعزى التراجع في الانتاج الصناعي الى جملة من العوامل اهمها : تردى الوضع الامني الذى ادى بدوره الى توقف حركة الانتاج في عدد كبير من المصانع وتدمير البعض الآخر جزئيا او كليا ،انعدام البنية التحتية من كهرباء ومياه ومحروقات وغيرها من ضروريات الانتاج ،فقدان المواد الاولية والاساسية للانتاج وعدم القدرة على الاستيراد ،تدني حركة التثمير الصناعي ،هجرة عدد كبير من الايدى العاملة الماهرة وبعض رجال الاعمال الى الخارج ،وعدم قدرة المصانع على استبدال المعدات الرأسمالية المهترئة والتي اصبحت قديمة . وبالاضافة الى الخسائر المادية التي لحقت بالقطاع الصناعي ،هناك ايضا الخسارة المعنوية ،اى عدم انتظام العمل بين المصدّر اللبناني والخارج وعدم قدرة المصدّر اللبناني على الالتزام بعقود التصدير . كل ذلك ترتب عليه ربح فائت بالنسبة للصناعيين اللبنانيين . وقد قدرت جمعية الصناعيين اللبنانيين الاضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الصناعي بحوالي ١،٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

ولم يسلم قطاع التجارة والخدمات من الاضرار ايضا ،اذ حصد القصف المتبادل في المنطقة الشرقية العديد من المؤسسات والمحال التجارية التي تضررت كليا او جزئيا ،كما اصيب القطاع المصرفي ايضا ببعض الخسائر نتيجة تضرر بعض المصارف الواقعة في مناطق الاشتباكات من ناحية وشلل النشاط المصرفي خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٩٠ بسبب عدم الاستقرار

الامني وعدم قدرة الموظفين على الدوام في وظائفهم . ونال قطاع التأمين نصيبه من الاضرار والخسائر لا سيما حيث يتوزع عدد كبير من مؤسسات التأمين في مناطق الاشتباكات وخصوصا في منطقة الدورة بعد انفجار خزانات الوقود فيها . كما ادى القصف المتبادل الى اصابة العديد من المدارس والجامعات باضرار جسيمة فضلا عن شلل هذا القطاع كليا لعدة اشهر بسبب اضطرارها الى الاقفال . وتعرض قطاع المستشفيات ايضا لعمليات القصف واصيب العديد من المستشفيات باضرار فادحة .

بالاضافة الى ان الانتاج الطاقة الكهربائية بواسطة مؤسسة كهرباء لبنان تراجع ،حسب تقديرات المؤسسة ،بأكثر من الثلث في العام ١٩٨٩ ،ويقدرانه تراجع بأكثر من ذلك في العام ١٩٩٠ بفعل تدمير شبكات الطاقة وعدم القدرة على الصيانة . ونتيجة لذلك ، عاشت البلاد-في الظلام شبه الكامل ،وعمد الناس والمؤسسات الى الاعتماد على المولدات الكهربائية الخاصة . كما تراجع نشاط البناء خلال العام بفعل حالة عدم الاستقرار الامني وهروب رؤوس الاموال والاستثمارات العقارية الى الخارج سعيا وراء الامن والثقة .

اما القطاع الوحيد الذى لم يتأثر كثيرا بالاحداث فهو القطاع الزراعي نظرا لتركز نشاطاته في جنوب لبنان وسهل البقاع الشرقي اللذين لم تطالهما الاعمال العسكرية المدمرة . الا ان اقفال المعابر والحصارات المفروضة وانقطاع وسائل المواصلات اعاق عمليات توزيع المنتجات الزراعية في الداخل والخارج ،كما ان سوء عمليات التخزين والتبريد والرى بسبب فقدان المحروقات وانقطاع التيار الكهربائي قد اتلف بعض هذه المنتجات . اضافة الى ذلك ،فان كمية الامطار التي هطلت خلال العام ١٩٩٠ كانت اقل منها في العام ١٩٨٩ .

ثانيا : الاوضاع النقدية والمالية :

تميز العام ١٩٩٠ باستمرار تدهور الاوضاع النقدية والمالية في لبنان لناحية استمرار تراجع الواردات العامة وتزايد الانفاق الحكومي غير المجدى وارتفا الاسعار واستمرار تدهور قيمة الليرة اللبنانية والهزة المصرفية الاخيرة وتراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية بفعل تدخله اليومي في سوق القطع وتراجع ودائع المصارف بالعملات الاجنبية .

والحدث المالي المهم في هذه السنة تمثّل في اعداد مشروع موازنة عا ١٩٩٠ لاقراره في المجلس النيابي بعد انقطاع خمس سنوات . وفي اعداد مشرو الموازنة اعتمدت وزارة المال سياسة عصر النفقات الى اقصى الحدود الممكنة وابقت الضرورى منها لتسيير عجلة الادارات العامة ،كما اشارت الوزارة الى انه جرى تقدير الواردات واقعيا وموضوعيا على اساس ما قد ينتج من زيادة حصيلة الضرائب والرسوم المقترح تعديلها . واهمية هذا الحدث تكمن في وضع حد نهائي للعشوائية في انفاق المال العام . وهذا التطور بحد ذاته ايجابي للغاية سواء على الصعيد النقدى او المالي او الاقتصادى او ثقة الافراد والمؤسس بالمستقبل ،وهو يمثل خطوة هامة على درب الاصلاح المالي والنقدى . ان قيمة النفقات العامة المقدرة في هذا المشروع تبلغ ٥٩٧ مليار ل.ل.(اى ٧٠٩ مليو دولار)والواردات العامة المقدرة ٢١٠ مليار ل.ل (او ٢٤٩ مليون دولار) ،وبذل يكون العجز المقدّر حوالي ٣٨٧ مليار ل.ل. (او ٤٦٠ مليون دولار) ،مقارنة مع ٤٩٠ مليار ل.ل. (او ٩٧٠ مليون دولار) في العام ١٩٨٩.

وتشير الاحصاءات الاولية لمصرف لبنان ان الواردات العامة لم تتحسن خلال العام ١٩٩٠ اذ تدنت من حوالي ١٢٦ مليون دولار في العام ١٩٨٩ الى حوالي ١٠٤ مليون دولار في العام ١٩٩٠. تتمثل الاسباب الحقيقية في تراجع حجم الواردات العامة الى عدم تفعيل الجباية للرسوم والضرائب وتآكل القيمة الحقيقية للواردات بسبب عدم ربط التحصيل بارتفاع الاسعار وعدم قدرة الدولة على السيطرة كليا على مرافئها ومرافقها العامة. وعند النظر في هيكلية الواردات العامة. نرى ان حصة الضرائب غير المباشرة ما زالت ضئيلة اذ بلغت نسبتها في اجمالي الواردات العامة حوالي ٤،٢ ٪ في العام ١٩٩٠ بعد ان كانت حوالي ٥،٦ ٪ في العام ١٩٨٩، بينما يتزايد الاعتماد على الضرائب المباشرة وبخاصة ضرائب الدخل اذ بلغت نسبتها حوالي ١٥ ٪ في العام ١٩٩٠ بعد ان كانت حوالي ٢٣،٢ ٪ في العام ١٩٨٩ ،فيما ارباح مصرف لبنان في تزايد ،اذ تزايدت من حوالي ٤٤،٧ ٪ من اجمالي الواردات العامة في العام ١٩٨٩ الى حوالي ٥٥،٤ ٪ عام ١٩٩٠.

كما تشير هذه الاحصاءات الى تراجع ملحوظ في النفقات العامة خلال العام ١٩٩٠ اذ تراجعت من حوالي اكثر من ١ مليار دولار في العام ١٩٨٩ الى حوالي ٧٢٧ مليون دولار في العام ١٩٩٠. وعصر النفقات هذا عائد الى حد كبير لتراجع حجم الفوائد على الدين العام الداخلي ،اذ بعد ان كانت قيمتها حوالي ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ تدنت في نهاية العام ١٩٩٠ الى حوالي ٦٧ مليون دولار ،وهذا عائد الى التحول من اعتماد الدولة في دينها من سندات الخزينة الى الاقتراض من مصرف لبنان (حيث الفائدة ضئيلة حوالي ١ ٪) ،واطالة آجال سندات الخزينة مما دفع حوالي ١٢٥ مليار ل.ل. فوائد الى العام ١٩٩١ . وهذا التراجع في حجم الانفاق العام عائد ايضا الى تراجع الاعانات الحكومية للنفط ومشتقاته من ١٠٠ مليار ل.ل. في عام ١٩٨٩ الى حوالي ١٢ مليار ل.ل. في عام ١٩٩٠ ،نظرا لاستيراد المنتجات النفطية (ما عدا الفيول اويل) من قبل شركات القطاع الخاص وتسعيرها بحرية . كما تراجعت ايضا النفقات الاستثمارية من حوالي ٦٥ مليون دولار في عام ١٩٨٩ الى حوالي ٤١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، بينما لا تزال

الرواتب والاجور في تزايد ،اذ ارتفعت من حوالي ١٩٢ مليون دولار الى حوالي ٢٥٥ مليون دولار خلال الفترة المذكورة .

وقد ترتب على التراجع الملحوظ في حجم الانفاق العام تراجع ملموس في عجز الموازنة العامة من حوالي ٩٧٠ مليون دولار في عام ١٩٨٩ الى حوالي ٦٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠. مما يعني ان الطريقة المثلى لتحقيق تراجع فعلي في العجز في الموازنة العامة تتمثل في استمرار عصر النفقات الى ادنى الحدود، والعمل بجدية على تحسين جباية الواردات العامة . والجدير بالذكر هنا انه بالرغم من ان العجز الحاصل يفوق العجز المتوقع بقيمة ١٦٣ مليون دولار ، الا ان تراجع حجم العجز بمقدار ٣٤٧ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ يشكل خطوة هامة على طريق الاصلاح المالي . وتتوضح هذه الصورة اكثر عندما نرى ان نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي القائم قد تراجعت من حوالي ٣٥،٣ ٪ عام ١٩٨٩ الى حوالي ٢٨،٢ ٪ عام ١٩٩٠ ،كما تراجعت نسبة الفوائد على الدين العام الداخلي الى اجمالي الواردات العامة من ٢،٤ مرات الى حوالي ٠،٦ مرة ،كما تراجعت نسبة النفقات العامة الى الواردات العامة من حوالي ٨،٣ مرات الى حوالي ٧ مرات خلال الفترة المذكورة .

ان اقتناع السلطات المالية بضرورة عصر النفقات العامة الى ادنى الحدود عائد الى حد كبير الى اقتناع السلطات النقدية بخفض النفقات غير المنتجة والتي لم تنتج سوى ضغوطا تضخمية حادة في البلاد وتراجعا مستمرا في سعر صرف الليرة اللبنانية . لذا فان تراجع قيمة العجز في الموازنة العامة خلال عام ١٩٩٠ ترتب عليه تراجع في حجم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي . فالدين العام الداخلي الذى كان في حدود ٢ مليار دولار عام ١٩٨٩ ،تراجع في نهاية عام ١٩٩٠ الى حوالي ١،٧ مليار دولار ،مما يعكس ثباتا نسبيا في نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي القائم اذ تراوحت بين حوالي ٧٧ ٪ عام ١٩٨٩ وحوالي ٧٩ ٪ عام ١٩٩٠. والدين العام الخارجي الذى كان اكثر من ٤٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٧ اصبح اليوم في حدود ٢٥٠ مليون دولار .

كما ان تراجع الدين العام للدولة ادى الى تراجع حجم الكتلة النقدية بشكل ملحوظ ،فالكتلة النقدية التي كانت في حدود ٤،٩ مليار دولار عام ١٩٨٩ تراجعت الى حوالي ٤،٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٠. ومما لا شك فيه ان هذا التراجع في عرض النقد يعود الى حد كبير الى تشدد مصرف لبنان في ضخ سيولة جديدة في السوق النقدية ،بدليل تراجع نسبة مساهمة مصرف لبنان في تمويل العجز المالي اذ بعد ان كانت اكثر من ٦٠ ٪ في العام ١٩٨٧ اصبحت اليوم في حدود ٢٠ ٪ .

وقد شهد الاقتصاد اللبناني في العام ١٩٩٠ ،كما في العامين الماضيين ،تراجع نسبة " الدولرة " (DOLLARIZATION) كما يستدل من نسبة الودائع بالعملات الاجنبية لدى المصارف التجارية الى الكتلة النقدية ،فبعد ان كانت هذه النسبة في حدود ٩٠ ٪ في العام ١٩٨٧ اصبحت في نهاية ١٩٩٠ في حدود ٦٤ ٪ . وسبب ذلك تراجع حجم الودائع المصرفية بالعملات الاجنبية الى حوالي ٢،٨ مليار دولار وتراجع حجم الكتلة النقدية ،في الوقت الذى يستمر فيه هروب الرساميل الى الخارج حيث تبلغ حاليا اكثر من ٣٠ مليار دولار .

Dollarization

وفي غياب اى مبرر نقدى ومالي لتراجع سعر صرف الليرة اللبنانية ،كون كل من العجز المالي والدين العام والكتلة النقدية في تراجع ملحوظ ،يعود هذا التراجع الى استمرار تأثر سعر صرف العملة الوطنية الى حد كبير بالعوامل النفسية المبنية على اساس اتجاهات الوضع السياسي العام . وطالما ان التوازن السياسي العام لم "ينضج" بعد في البلاد بشكل نهائي ،فان سعر الصرف مرشح لمزيد من التدهور في المستقبل . ان الدولار الاميركي الذى كان يساوى ٥٠٥ ليرات لبنانية في نهاية العام ١٩٨٩ ارتفع الى ٨٤٢ ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩٠. اى ان الليرة اللبنانية قد فقدت في نهاية العام ١٩٩٠ حوالي ٤٠ ٪ من قيمتها ، بعد ان كانت قد تحسنت بنسبة تقارب ٥ ٪ في عام ١٩٨٩ . وتجدر الاشارة هنا الى ان الدولار كان قد ارتفع الى اكثر من ١٠٠٠ ل.ل. في آب ١٩٩٠ ،ولكن الصدمة الامنية التي حصلت في ت ا عملت على تحسين قيمة الليرة اللبنانية .

وتكمن العوامل الرئيسية وراء هذا التدهور الكبير في سعر صرف الليرة اللبنانية عدا العامل النفسي ،في انعكاسات ازمة الخليج والتي يمكن ايجازها بالتالي : -

أ = توقف التحويلات التي كانت ترسل من قبل اللبنانيين العاملين في الكويت وليبيريا والعراق (حوالي ٤٠ مليون دولارا شهريا) وتراجعها من باقي دول الخليج العربي .

ب = عودة العاملين في الكويت والعراق وبعض دول الخليج الى لبنان والتي ترتب عليها اثرين سلبيين هما : تحويلهم لكميات كبيرة من اموالهم التي كانوا يحملونها بالليرة اللبنانية الى عملات صعبة ،واستعمالهم لمدخراتهم بالعملات الاجنبية في المصارف اللبنانية مما ادى الى تراجع احتياطي المصارف من العملات الاجنبية .

ج = تراجع احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية الى حوالي ٥٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٠ بعد ان كان حوالي ٨٤٣ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨٩ ،نظرا لتدخله اليومي في سوق القطع في محاولات غير ناجحة لتثبيت سعر الصرف .

وما زال مصرف لبنان المؤسسة الرئيسية المؤثرة في السياسة المالية والنقدية العامة الى حد كبير سواء لجهة عصر النفقات العامة ولجم نمو الكتلة النقدية بشكل متسارع وتثبيت سعر الصرف ومساعدة المصارف المتعثرة ،كل ذلك لتحقيق التوازن في القطاعين النقدي والمالي والحفاظ على قطاع مصرفي سليم ولجم حدة الضغوط التضخمية في البلاد .

واستمر القطاع المصرفي سنة ١٩٩٠ متأثرا من احداث العام ١٩٨٩ ،فجاءت النتيجة تعسر اوضاع نحو ١٥ مصرفا من اصل ٨٠ مصرف . وفي سياق دعم القطاع المصرفي ،عمد

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مصرف لبنان الى مدّ المصارف المتعثرة بالسيولة اللازمة اذ بلغت تسليفاته لها اكثر من ١٢٧ مليون دولار منها حوالي ٤٠ مليونا بالعملات الاجنبية . وبقي ثلاثة مصارف لا تعاني من سيولة فقط وانما من نقص خطير في رأس المال وبالتالي في الملاءة . وتوصل مصرف لبنان معها الى اتفاقات انطوت على زيادة غير مباشرة في رؤوس اموالها وفي اموالها الخاصة . وطرحت الازمة المصرفية الجديدة موضوع اجراء اصلاحات شاملة وجذرية في القطاع المصرفي .

وقد ترتب على التحسن الملحوظ في الاوضاع النقدية والمالية لجهة تراجع حجم العجز في الموازنة العامة والدين العام للدولة والكتلة النقدية استقرار في المستوى العام للاسعار ،اذ ان نسبة التضخم في العام ١٩٩٠ بلغت حوالي ٦٢،٨ ٪ حسب مؤشر غرفة التجارة والصناعة في بيروت ،بعد ان كانت حوالي ٥٠ ٪ في العام ١٩٨٩ ، مما يعكس لجما لحدة الضغوط التضخمية في البلاد كما يستدل من نسبة الكتلة النقدية الى الناتج المحلي القائم التي استقرت خلال العامين الماضيين على حوالي مرتين اكثر . وتعود الاسباب الحقيقية لثبات الاسعار هذا ، عدا تحسن الشروط النقدية والمالية الى حالة الشلل الاقتصادى الذى عاشته البلاد على اثر احداث مطلع العام ١٩٩٠ ،فضلا عن الصدمة الامنية في ت١ ١٩٩٠ التي ادت الى فتح المعابر بين مختلف المناطق اللبنانية مما ترتب عليه انخفاض لكلفة نقل البضائع بعد ازالة الرسوم غير الشرعية . وكان بالامكان تحقيق تراجع في المستوى العام للاسعار في العام ١٩٩٠ لولا ازمة الخليج التي انتجت تدهورا نقديا وماليا ،نظرا لارتفاع اسعار المحروقات وبالتالي كلفة الانتاج واسعار السلع والخدمات .

الجدول (٢) : تطور اهم الموءشرات المالية والنقدية ١٩٨٩ - ١٩٩٠

(بملايين الدولارات الاميركية)

الموءشـــــــــر	١٩٨٩	١٩٩٠
١) الواردات العامة	١٢٦	١٠٤
٢) النفقات العامة	١٠٤٤	٧٢٧
٣) العجز في الموازنة العامة	٩٧٠	٦٢٣
٤) الدين العام الداخلي	١٩٨٤	١٧٥٨
٥) الفوائد المدفوعة على الدين العام الداخلي	٣٠٠	٦٧
٦) الكتلة النقدية	٤٨٦٩	٤٤٧١
٧) ودائع المصارف التجارية بالعملات الاجنبية	٣٠٠٩	٢٨٦٢
٨) احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية	٨٤٣	٥٠٠
٩) سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الاميركي في نهاية الفترة	٥٠٥	٨٤٢
١٠) نسبة التضخم المتوسطة (٪)	٤٨،٩	٦٢،٨
١١) تسليفات مصرف لبنان للمصارف المتعثرة	٢٥	١٢٧

المصادر : احصاءات مصرف لبنان ،وغرفة التجارة والصناعة في بيروت .

ثالثا : التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

ادت الاضطرابات الامنية وازمة الخليج ،الى مضاعفات سلبية على حركة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . فبالرغم من تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية والذى انعكس انخفاضا نسبيا في كلفة اجور اليد العاملة مما اكسب الصناعة اللبنانية قدرة تنافسية هامة في الاسواق الخارجية ، تراجع النشاط التصديرى بسبب العنف الكثيف في المناطق الصناعية في بيروت الشرقية ،وبسبب عدم القدرة على استيراد المواد الاولية بسبب الحصارات التي فرضت على اثر حرب الشرقية ،وكذلك بسبب فقدان اسواق الصادرات في كل من العراق والكويت وتراجع الصادرات بشكل عام الى باقي دول الخليج العربي . اما المستوردات فقد تراجعت بشكل عام بسبب تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية مما جعل اسعار السلع والخدمات الوطنية اقل نسبيا من اسعار السلع المستوردة وكذلك بسبب تدهور الاوضاع الامنية في المرافىء اللبنانية مما اعاق عملية الاستيراد .

وحسب احصاءات جمعية الصناعيين اللبنانيين فان الانتاج الصناعي اللبناني تراجع خلال الستة اشهر الاولى من العام ١٩٩٠ بحوالي ٥٠ ٪ عنه قبل احداث الشرقية الاخيرة ،وهو تراجع في مناطق الاحداث بنسبة تقارب ٨٠ ٪ . اما الصادرات الصناعية فقد تراجعت خلال الستة اشهر الاولى من العام الحالي بنسبة تقارب ٤٨ ٪ . اذ بعد ان كانت قيمة الصادرات الصناعية تفوق ٢٣ مليون دولار شهريا في العام ١٩٨٩ حسب احصاءات الصادرات الصناعية المصادق عليها لدى غرفة التجارة والصناعة في بيروت ، تراجعت حسب هذه الاحصاءات الى حوالي ١٢ مليون دولار شهريا . خلال النصف الاول من ١٩٩٠.

ويعزى هذا التراجع في قيمة الصادرات الصناعية في لبنان خلال الستة اشهر الاولى من العام ١٩٩٠ الى الاسباب التالية :

أ - في مناطق الاحداث ،يعزى التراجع الى الاضرار الجسيمة التي اصابت المصانع وعدم قدرة اصحاب العمل على دفع اجور ورواتب موظفي المصانع وعمالها ، فمنهم من صرف عماله ومنهم من عمد الى دفع نصف الراتب .

ب - اما في بقية المناطق ،فان اسباب انخفاض الصادرات الصناعية تعود الى الشلل في المرافق المساندة لعملية الانتاج الصناعي من عدم توافر التيار الكهربائي والمياه والهاتف والمرافئ والمواصلات بين المناطق اللبنانية .

وقد قدرت جمعية الصناعيين اللبنانيين الخسائر المادية التي لحقت بالقطاع الصناعي خلال الخمسة اشهر الاولى من العام ١٩٩٠ بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار .

كما كان لازمة الخليج الحالية تأثير اساسي وبالغ على الاقتصاد اللبناني لما لمنطقة الخليج العربي من قدرة استيعابية هامة للصادرات اللبنانية وللبد العاملة وللموارد المالية التي توفرها سنويا لميزان المدفوعات اللبناني . ولا شك في ان لهذه الازمة تأثيراتها السلبية في المجالات التالية :

أ - تراجع حجم الصادرات اللبنانية بشكل كبير : فقد افادت مصادر وزارة الزراعة ومكتب الفاكهة اللبنانية ان الصادرات الزراعية الى الكويت والعراق توقفت تماما ،فيما تراجعت الى بقية دول الخليج العربي ،ومن المعروف ان الدول العربية الخليجية هي السوق التقليدية للانتاج الزراعي اللبناني ولا سيما منه الفاكهة ،اذ تستورد نحو ٩٥ ٪ من صادرات لبنان من الفاكهة ، كما يستفاد من احصاءات الوزارة المذكورة اعلاه .

كما ان الوضع القائم في الخليج احدث صدمة قوية على حركة التصدير الصناعي اليه وذلك في ثلاث نواح اساسية هي : -

١) توقف الصادرات الصناعية الى العراق والكويت وتراجعها الى باقي دول الخليج ومن المعروف ان العراق والكويت والسعودية تستأثر بحوالي ٥٠ ٪ من اجمالي الصادرات اللبنانية حسب احصاءات شهادات المنشأ المصادق عليها لدى غرفة التجارة والصناعة في بيروت .

٢) توقف بعض الدول الخليجية عن دفع قيمة مستورداتها من لبنان وتقدر قيمة هذه العقود بملايين الدولارات .

٣) اربك الوضع القائم البرامج التسويقية للصناعيين اللبنانيين ،الامر الذي يدفعهم حتما الى الاهتمام بزيادة عدد الدول التي يقصدها انتاجهم .

وتشير احصاءات الصادرات اللبنانية التي صادقت عليها غرفة التجارة والصناعة في بيروت ،والتي كانت قيمتها اكثر من ٢٣ مليون دولار شهريا في العام ١٩٨٩ انها تدنت لاقل من ١٨ مليون دولار شهريا خلال النصف الثاني في العام ١٩٩٠ اى بنسبة تقارب ٢٢ ٪ .

ب - ومن ناحية اخرى فان ازمة الخليج ادت الى توقف التحويلات من العراق والكويت وتراجعها من باقي دول الخليج العربي ،على الاقل بنسبة ٨٠ ٪ حسب المصادر الاعلامية والمصرفية

وتشير التقديرات الاولية لصندوق النقد الدولي الى ان الصادرات الاجمالية تراجعت من حوالي ٥٩٧ مليار دولار في العام ١٩٨٨ الى حوالي ٥٠٢ مليون دولار في العام ١٩٨٩ والى حوالي ٤٧٥ مليون دولار في العام ١٩٩٠ ،بينما تراجعت المستوردات الاجمالية من حوالي ٢،٣ مليار دولار الى ٢،٢ مليار دولار والى ٢،١ مليار دولار خلال الاعوام المذكورة ،مما ترتب عليه استمرار العجز في الميزان التجاري في حدود ١،٧ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠.

وقد ترتب على العجز في الميزان التجاري من ناحية ،وتراجع التحويلات الخارجية من ناحية اخرى ،تزايد العجز في ميزان المدفوعات من حوالي ٤٣ مليون دولار في العام ١٩٨٩ الى حوالي ١٥٠ مليون دولار في العام ١٩٩٠ بعد ان حقق ميزان المدفوعات فائضا هاما عام ١٩٨٨ بحوالي ٦٢٧ مليون دولار ،حسب احصاءات مصرف لبنان . (الجدول ٣).

ومن الملاحظ ايضا ان لبنان مستمر في العمل حاليا باتجاهين اساسيين لتصحيح وضع تجارته الخارجية : اتجاه الصفقات المتكافئة والتي توفر على لبنان القطع النادر وتعديل الاتفاقات التجارية مع الدول العربية والاجنبية ،واتجاه الالتزام باتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية مع استمرار تحفظ لبنان على شهادة المنشأ العربية الموحدة لناحية ان الشهادة المطلوبة تنص على ضرورة اعطاء تفاصيل المواد الاولية الداخلة في صناعة السلع موضوع التصدير مما يشكل ارباكا للمصدّر اللبناني . وفي هذا الاطار ،تم تشكيل لجنة مشتركة دائمة مهمتها دراسة كل الاتفاقات التجارية المعقودة مع الدول العربية والاجنبية والسعي لتعديلها بما يتوافق ومصلحة الانتاج اللبناني . ان من شأن كل ذلك تحسين وضع تجارة لبنان الخارجية وحركة تصديره واستيراده وبالتالي تعديل ميزانه التجاري بما يتلاءم مع مقومات نهوضه وتطوره .

./.

الجدول (٣) : تطور اهم موءشرات القطاع الخارجي ١٩٨٩، ١٩٨٩ - ١٩٩٠

(بملايين الدولارات الاميركية)

الموءشر	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
١ - الصادرات الاجمالية	٥٩٧	٥٠٢	٤٧٥
٢ - المستوردات الاجمالية	٢٣١٨	٢٢٠٠	٢١١٠
٣ - العجز في الميزان التجارى	- ١٧٢١	- ١٦٩٨	- ١٦٣٥
٤ - ميزان المدفوعات	+ ٦٢٧	- ٤٣	- ١٥٠

المصادر : - الصادرات والمستوردات والعجز التجارى : احصاءات صندوق النقد الدولي المالية .

- ميزان المدفوعات : مصرف لبنان .

ملاحظة : احصاءات عام ١٩٩٠ تقديرات غير نهائية .

رابعا : الاوضاع الاجتماعيـــــــــة :

رتبّت كل من الحروب الداخلية وازمة الخليج اعباء اجتماعية كبيرة وخطيرة، علما ان مضاعفات الحروب الداخلية كانت اكبر واخطر من مضاعفات ازمة الخليـــج لناحية العنف والتهجير والدمار الذى اصاب المؤسسات والوحدات السكنيـــــة وارواح وممتلكاتالمواطنين . اذ ادت الحرب حسب تقديرات مكتب منسق الامـــــم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث (الاوندرو) ،الى تضرر اكثر من ٢٥ ألـــف مسكن بحيث دمر منها بشكل كامل حوالي ٥ آلاف مسكن ،ومقتل اكثر من ١٥٠٠ شخـــص وجرح اكثر من ٣٥٠٠ آخرين ،في حين غادر اكثر من مئة الف شخص البلاد وارغمـــت اكثر من ٢٤ الف عائلة على الهجرة نحو المناطق الاكثر امنا في لبنـــــــان كما تضررت ايضا اكثر من ٢٠٠ مؤسسة صناعية ،و ٢٠ الف سيارة ،ومئات المحـــلات والمراكز التجارية ،واكثر من ٤٠ مؤسسة اجتماعية و ٢٥٠ مدرسة و ٢٢ مؤسســـة عامة ،اضافة الى الاضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية من شبكـــــــة الاتصالات السلكية واللاسلكية ،وشبكات المياه ،وشبكات الكهرباء ،ومطار بيـــروت الدولي ،والطرقات وغيرها ،بحيث قدرت اضرارها بأكثر من ٨ - ١٥ مليارات دولار.(١)

كما ادى الوضع القائم في الخليج الى اعباء اجتماعية اضافية علـــــى الشعب اللبناني لناحية : -

١ = رجـــــوع العديد من اللبنانييـــــن العاملين في الكويت والعراق وبعض دول الخليج العربي ،حيث قدر عدد العاملين في كل من الكويـــت والعراق والسعودية بحوالي ٣٥٠ الفا (٢) . بحيث خسر اغلبيتهم معظـــ

---

(١) تقديرات المصادر المختلفة : مصرف لبنان ،صندوق النقد الدولي ،والدكتور لوسيان الد

(٢) تقديرات المصادر الصحفية .

موجوداتهم واصبحوا بالتالي عبئا على اقربائهم في لبنان بعد ان كانوا مصدرا مهما لمداخيل المواطنين اللبنانيين المقيمين (١) . وقد ادى ذلك الى ارتفاع نسبة البطالة ،والتي تأثرت ايضا بأحداث الشرقية التي ترتب عليها صرف العديد من العمال والموظفين بفعل تضرر المؤسسات التي يعملون فيها ،الى حدود ٢٥ - ٣٠ ٪ حاليا (٢) .

٢ = ادى ارتفاع اسعار النفط عالميا ،بسبب ازمة الخليج الى ارتفاعه محليا ، فارتفعت نتيجة لذلك اسعار المحروقات ،مما شكل ضغطا على مداخيل المواطنين الذين يخصصون جزءا كبيرا من مداخيلهم للانفاق على المحروقات مثل البنزين والمازوت والغاز وغيرها .

٣ = نجم عن تراجع التحويلات الخارجية من بعض دول الخليج العربي حرمان المواطنين اللبنانيين المقيمين من مصدر اضافي للدخل كان يعينهم على مواجهة التدهور الكبير في مستوى المعيشة نظرا لارتفاع الاسعار من ناحية وتراجع سعر صرف الليرة اللبنانية من ناحية اخرى .

وقد ادى تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية ازاء بعض العملات الاجنبية وارتفاع الاسعار الى تراجع كبير في مداخيل المواطنين اللبنانيين ،اذ بعد ان كان الحد الادنى للاجر اكثر من ٩٠ دولارا في العام ١٩٨٩ تدنى في العام ١٩٩٠ الى اقل من ٥٣ دولارا (اى بنسبة تقارب ٤٠ ٪) ،واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان بعض مؤسسات القطاع الخاص قد

---

(١) تشير احصاءات غرفة التجارة والصناعة في بيروت حول اضرار وخسائر اللبنانيين في الكويت استنادا الى الاستثمارات المقدمة لها منذ مطلع سنة ١٩٩١ وحتى ١٨ شباط ١٩٩٤ ،الى ما يلي :-

أ - خسائر اللبنانيين العاملين في الكويت (٢٧٢١ استمارة) اكثر من ٦٥ مليون دولار (في شكل رواتب وودائع مصرفية ومفروشات وسيارات وغيرها) .

ب - خسائر الشركات اللبنانية في الكويت (٣٠٠ استمارة ،٣٤٤ فردا) اكثر من ٣٢٢ مليون دولار (في شكل مباني ومعدات وماكينات وتجهيزات مكتبية واموال في المصارف وسيارات وحقوق للشركات ومفروشات وبضائع ومقاولات وغيرها) .

(٢) تقديرات الاتحاد العمالي العام

عمـــــــدت الى اعطاء سلفة على زيادة غلاء المعيشة مسبقا قدرها ٤٠ ٪،فـــان الحد الادنى للاجر يكون قد تراجع الى حوالي ٧٥ دولارا (اى بنسبة تقارب ١٧ ٪ عن العام ١٩٨٩) . كما ان الدخل الفردى السنوى والذى كـــان ٧٨٠ دولارا فـــي العام ١٩٨٩ تدنى في العام ١٩٩٠ الى حوالي ٦٨٠ دولارا ،اى بنسبة تقارب ١٣ ٪ . ولا شك ان التآكل المستمر لمداخيل المواطنين سيؤدى الى سوء التغذية اضافة الى صعوبات كبيرة لناحية الاستشفاء والطبابة والتعليم وسط العديـــــــــد من الطبقات ذات الدخل المحدود .

خامســـــا : العام ١٩٩١ : عام الاعمار والانماء الاقتصادى ؟ !

ان الحروب الاخيرة التي شهدتها البلاد ، كلفت لبنان خسائر واضـــــرارا مباشرة وجسيمة حيث تشير تقديراتنا الاولية ،استنادا الى مصادر عدة الى تجاوزها قيمة ٨ مليارات دولار ،تشمل الخسائر الناجمة عن تراجع الناتج الوطني والصادرات الوطنية والتحويلات الخارجية واضرار القطاع الصناعي واضرار البنية التحتيـــة وهي كلفة كبيرة جدا لبلد صغير كلبنان . واذا ما اضفنا الكلفة غير المباشـــرة للحروب ، اى النزف البشرى وخصوصا هجرة الادمغة والكفاءات اللبنانية الـــــى الخارج ،فان الكلفة الاجمالية للحروب تصبح اكثر بكثير من ذلك . فضلا عـــــن ان ازمة الخليج اضافت بدورها مجموعة من الخسائر المباشرة وغير المباشـــرة تمثلت في تراجع قيمة الصادرات والتحويلات الخارجية ،فضلا عن خسائر اللبنانيين المقيمين في الكويت والعراق وبعض دول الخليج العربي الاخرى وعودتهـــــــــم الى لبنـــــــان .

وفيما يلي لائحة بتقديراتنا للاضرار والخسائر المحصلة خلال العامين الماضيين

./.

تقدير الاضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد اللبناني من جراء حرب التحرير وحرب الشرقية وازمة الخليج (بملايين الدولارات الاميركية) . مقارنة مع عام ١٩٨٨ .

	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع
١) تراجع الناتج المحلي القائم	٥١٠	٣٨٥	٨٩٥
٢) تراجع الصادرات الوطنية	٣١٠	٤٢٢	٧٣٢
٣) تراجع التحويلات الخارجية	١٠٠	٤٠٠	٥٠٠
٤) خسائر القطاع الصناعي	١٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠
٥) خسائر شبكات ومنشآت المياه			١٢٠٠
٦) خسائر شبكات ومنشآت الكهرباء			١٢٠٠
٧) خسائر شبكات ومنشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية			١١٠٠
٨) الاضرار التي اصابت الوحدات السكنية			٨٠٠
٩) خسائر مطار بيروت الدولي			١٠٠
١٠) خسائر قطاع المحروقات (نتيجة احتراق خزانات الوقود في الدورة)	١٠٠	٥	١٠٥
١١) اضرار قصر بعبدا			٤
١٢) اضرار الطرقات			١٠٠
١٣) اضرار اهراءات القمح والحبوب في مرفأ بيروت			٥
١٤) اضرار قطاع المستشفيات			٥
١٥) الاضرار التي اصابت المؤسسات الاجتماعية			١
١٦) الاضرار التي اصابت المدارس والجامعات			١
١٧) الاضرار التي اصابت المحلات والمراكز التجارية			١٠٠
١٨ الاضرار التي لحقت باللبنانيين المقيمين في الكويت من جراء ازمة الخليج (٣٠٣٠ استمارة ، انظر سابقا) .			
أ - الافراد			٦٥
ب - الشركات			١٢٢
المجموع			٨٥٣٥

في الواقع ،كل الادلة تشير الى ان الاقتصاد اللبناني اقتصاد مميز وحيّ :
فبالرغم من تدمير مركّز وكبير للبنى الاقتصادية ،وانقسام السوق الواحدة الى اسواق عديدة في بلد صغير المساحة وانحسار المجال الاقتصادى امام الانتاج اللبناني ،وغياب سلطة الدولة الواحدة وتسلّط فرقاء الحرب على موارد الخزينة العامة وانتهاج الحكومات المتعاقبة سياسات اقتصادية ومالية ونقدية واجتماعية خاطئة مما ادى الى تعميق الازمة الاقتصادية - الاجتماعية ،وغياب الاستثمارات ،بالرغم من ذلك كله واكثر نما الاقتصاد اللبناني وصمد طوال ١٥ عاما عانى خلالها اقسى انواع العنف والتدمير ،معاودا نشاطه مع كل تهدئة سياسية وامنية . ويجمع الجميع اليوم على ان اللبنانيين يستطيعون اعادة بناء ما تهدم على كل المستويات الانشائية والعمرانية والخدماتية والنقدية والمالية والتجارية في ظرف سنتين من العمل الجاد والدؤوب .

ولا شك ان امام لبنان اليوم فرصة تاريخية للخلاص من محنته ،فالظروف الدولية والاقليمية والمحلية كلها اصبحت مهيأة لاسدال الستارة على مسرحية دامية طالت كثيرا ،واكلت معها من كل بيت في لبنان روحا او رزقا . واذ يبرهن الاقتصاد اللبناني اليوم اكثر من اى وقت مضى على قوته وتجاوبه وانسجامه الكلي مع التطورات الامنية والسياسية في البلاد ،وفي فترة وجيزة قياسية ،الامر الذى سيكون له افضل النتائج الاقتصادية مستقبلا ،فانه مع تحقيق الدولة بسط سلطتها الكاملة على ارض الوطن وعلى كافة المرافق والمرافىء العامة واسترداد وارداتها وجباية الرسوم والضرائب على اختلافها ،ومن كل المناطق من دون تهاون او تمييز ومع توقع ورود بعض المساعدات العربية والدولية المرتقبة ،لن يتحسن الوضع الاقتصادى فحسب بل سيستعيد عافيته وقدرته السابقة على منافسة اقتصاديات دول اخرى ،فيستعيد لبنان بالتالي ازدهاره المنتظر .

مركز الدراسات الاقتصادية والتوثيق
في غرفة التجارة والصناعة في بيروت

الجمهورية اللبنانية
مصلحة الدراسات والشؤون التنمية الإدارية
وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
قسم الدراسات القطاع العام